

قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠

تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية ال الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦، وتعديلاته،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته،

وعلى قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٨،

وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء،

أقرَّ مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصُّه، وقد صدَّقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

٤٦) لسنة ٢٠٠٢، النصوص الآتية:
و(٢٧٧) الفقرة الأولى و(٣٢٧) الفقرة الأولى، من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم
و(٢٧٤) الفقرة الأولى و(١٥٩) الفقرة الأولى و(٢٧٣) و(١٢٧) مكرراً الفقرة الثالثة و(٨٢) بنصوص المواد يُستبدل

"مادة (٨٢) الفقرة الثالثة:

ومع ذلك يجوز للنيابة العامة تسجيل إجراءات التحقيق ومبرياته كافة صوتياً ومرئياً، ولها إذا تعدد حضور شاهد أو متهم أن تلجا إلى استعمال وسائل التقنية والنقل الأثيري في سماع أقواله أو استجوابه عن بُعد، وعرض ومشاهدة هذه الإجراءات لمقتضيات التحقيق، مع مراعاة الضمانات المقررة في القانون.

مادة (١٢٧) مكرراً الفقرة الأولى:

للنيابة العامة من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب المجنى عليهم أو الشهود أو من يُدْلُون بمعلومات في الدعوى، ولا اعتبارات مقبولة تتعلق بسلامتهم أو بسلامة الأشخاص وثيقى الصِّلة بهم، أن تأمر باتخاذ الإجراءات الالزمة لحمايتهم مما قد يتهدّهم من مخاطر بسبب أو بمناسبة الإدلاء بالشهادة أو المعلومات، ولها في ذلك أن تفرض ما تراه مناسباً من السُّبُل والوسائل لتنفيذ كل أو بعض التدابير التالية إلى حين زوال الخطر بالتنسيق مع الأشخاص محل الحماية، وفقاً للقرارات والتعليمات التي يصدرها النائب العام بالتنسيق

مع الجهات المعنية:

أ- تغيير محل الإقامة.

بـ- تغيير الهوية.

جـ- حظر إفشاء أية معلومات تتعلق بالهوية وأماكن وجود الأشخاص المتعين حمايتهم، ومحال إقامتهم، أو وضع قيود على تداول بعض هذه المعلومات.

د- تعيين حراسة على الشخص أو محل الإقامة.

مادة (١٥٩):

للنائب العام عند الضرورة إذا قامت دلائل على جدية الاتهام وخشية هروب المتهم في جنائية أو جنحة أن يأمر بمنع المتهم من السفر؟ ويتم إعلان من صدر الأمر ضده في غيبته.

ويجوز للمحامي العام، أو للمحكمة المختصة عند نظر تجديد الحبس الاحتياطي، إذا رُؤى الإفراج عن متهم في جنائية أو جنحة معاقبٍ عليها بالحبس وأن مصلحة التحقيق تقتضي منعه من السفر إلى الخارج إصدار أمر بمنعه من السفر.

وللمتهم أن يتظلم من أمر المنع أمام المحكمة الكبرى الجنائية منعقدة في غرفة المشورة، فإذا رُفض تظلمه فله أن يتقدم بتظلم جديد كلما اقضى شهر من تاريخ رفض التظلم.

وذلك كله مالم تحمل الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها فيصبح الأمر بالمنع من السفر أو إلغاؤه من اختصاصها.

مادة (٢٧٣):

للنيابة العامة في الجناح التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بغرامة يزيد حدّها الأدنى على ألفي دينار إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز ألفي دينار فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب ردّه والمصاريف أنْ تطلب من قاضي المحكمة الصغرى التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناءً على محاضر جمْع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة.

مادة (٢٧٤):

لا يقضى في الأمر الجنائي بغير الغرامة التي لا تزيد على ألفي دينار والعقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب ردّه والمصاريف. ويجوز أن يقضى فيه بالبراءة أو برفض الدعوى المدنية أو بوقف تنفيذ العقوبة.

مادة (٢٧٧) الفقرة الأولى:

للنيابة العامة وبباقي الخصوم أن يعترضوا على الأمر الجنائي. ويكون ذلك بتقرير في قسم كتاب المحكمة في خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنيابة العامة، ومن تاريخ إعلانه بالنسبة لباقي الخصوم. ويترتب على هذا التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن.

مادة (٣٢٧) الفقرة الأولى:

للمحكمة عند الحكم غيابياً بالسجن أو الحبس مدة شهر فأكثر أن تأمر بناءً على طلب النيابة العامة بالقبض على المتهم وحبسه."

المادة الثانية

يُستبدل بعنوان الباب الأول من الكتاب السادس (الإجراءات التي تُتبع في حالة فقد الأوراق والأحكام وحساب المدد) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، العنوان الآتي:

"الإجراءات التي تُتبع في حالة فقد الأوراق والأحكام وحساب المدد واستخدام الوسائل الإلكترونية".

المادة الثالثة

تُضاف فقرة رابعة إلى المادة (١٨) وفقرة ثالثة إلى المادة (٢١٨) وفقرة رابعة إلى المادة (٢٢٧)، من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، نصوصها الآتية:

"مادة (١٨) فقرة رابعة:

كما لا يبدأ سريان هذه المادة في الجرائمتين المنصوص عليهما في المادتين (٤٢٤) و(٤٢٥) من قانون العقوبات، إلا من تاريخ زوال صفة العامل في القطاع الأهلي، أو من تاريخ علم المجنى عليه بالواقعة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك.

مادة (٢١٨) فقرة ثالثة:

ومع ذلك يجوز للمحكمة في الأحوال التي ترى أنها تقضي نظر الدعوى في غير حضور المتهم أن تستخدم وسائل التقنية السمعية والبصرية والنقل الأثيري عن بعد في مباشرة إجراءات نظر الدعوى مع المتهم وسماع ومشاهدة وتسجيل وعرض وقائع الجلسة عليه بحضور محاميه في الأحوال التي يستلزم فيها القانون ذلك، وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة.

مادة (٢٢٧) فقرة رابعة:

ولها في جميع الأحوال أن تقرر من ترى لزوم سماع شهادته وإذا قررت عدم لزوم سماع أي شاهد وجّب عليها أن تذكر سبب ذلك في حكمها."

المادة الرابعة

تُضاف مواد جديدة بأرقام (٢١) مكرراً و(٢١) مكرراً (أ) و(٢١) مكرراً (ب) و(٢٢٦) مكرراً و(٢٨٠) مكرراً و(٤١١) مكرراً، إلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، نصوصها الآتية:

"مادة (٢١) مكرراً:

يجوز فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون أن يتم التصالح مع المتهم في المخالفات، وكذلك في الجناح التي يعاقب عليها بالغرامة أو جوازياً بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر، وعلى المتهم الذي يطلب التصالح أن يدفع مبلغاً مالياً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر إذا تم ذلك أمام النيابة العامة قبل إعلانه بالتكليف بالحضور أمام المحكمة، وإذا كان طلبه أمام

المحكمة حتى قبل الفصل فيها بحكم باتٍ فعليه أن يدفع مبلغًا يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر.

مادة (٢١) مكررًا (أ):

للمني عليه أو لوكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجُنح المنصوص عليها في المواد (٢٩٠)، (٣٠٥)، (٣١٤)، (٣١٩)، (٣٣٩) الفقرتين الأولى والثانية، (٣٤٢) الفقرتين الأولى والثانية، (٣٤٣) الفقرتين الأولى والثانية، (٣٥١)، (٣٦١) الفقرة الأولى، (٣٦٢) الفقرة الأولى، (٣٦٣) الفقرة الأولى، (٣٧٠)، (٣٧٢)، (٣٨١)، (٣٨٥)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٥)، (٣٩٧) الفقرة الأولى)، (٤٠٩) الفقرة الأولى)، (٤١٠)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، من قانون العقوبات، أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الحالة التي عليها الدعوى إثبات صلحته مع المتهم بما ارتكبه من فعل في حقه.

مادة (٢١) مكررًا (ب):

يتم الصلح المنصوص عليه في المادة السابقة بموجب إقرار بالمسؤولية مدّون بمحضر صلح كتابي موقع عليه من أطرافه أمام الجهة الأمنية المختصة، أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة أو قاضي تنفيذ العقاب بحسب الأحوال، وفي الحالة الأولى يعتمد المحضر من النيابة العامة.

ويترتب على التصالح أو الصلح المنصوص عليه في المادتين السابقتين انقضاء الدعوى الجنائية في الجريمة محل التصالح أو الصلح والجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية إذا كانت العقوبة المقررة لها أخفَّ من عقوبة الجريمة محل التصالح أو الصلح، ولا أثر للعدول عن التصالح أو الصلح على انقضاء الدعوى الجنائية.

ولا يكون للتصالح أو الصلح أثر على الحقوق المدنية.

وإذا تعدد المجنى عليهم لا ينتج الصلح أثراً إلا إذا صدر عنهم جميعاً. وإذا تعدد المتهمون فإنه يجب أن يشملهم جميعاً.

ويجوز التصالح أو الصلح بعد صدور الحكم الباتٍ وفق الشروط المقررة عند إجرائه في مرحلة المحاكمة مضاد إليها سداد المحكوم عليه قيمة رسوم ومصاريف الدعوى، ويتم الإقرار به أمام قاضي تنفيذ العقاب ويُصدر في هذه الحالة أمراً بوقف تنفيذ العقوبة المضبوطة بها، وتسرى في شأنه الأحكام المقررة في القانون بشأن وقف تنفيذ العقوبة.

مادة (٢٢٦) مكررًا:

في حالة الاعتراف الكامل بالجُنح في مواد الجنح يجوز للمتهم إبداء الرغبة أمام النيابة العامة أو المحكمة حسب الأحوال في إجراء محاكمة عاجلة.

والنيابة العامة أن تحديد جلسة لنظر هذه الدعوى خلال ثلاثة أيام.

وفي حالة قبول المحكمة نظر الدعوى وفق الإجراءات العاجلة نزلت العقوبة المقرّرة للجريمة إلى ما لا يزيد على نصف حدّها الأقصى وإذا كان للعقوبة حد أدنى خاص نزلت العقوبة بحدّيها إلى النصف، ويصدر الحكم في ذات الجلسة.

وللحكم أن تقرّر نظر الدعوى وفقاً للإجراءات العادية إذا عدل المتهم أو أحد المتهمين في حالة تعددهم عن رغبته أو اعترافه الكامل أو تخلّف نفسه أو وكيله بدون عذر عن حضور الجلسة قبل قفل باب المرافعة، أو إذا رأت من تلقاء نفسها عدم صلاحية الدعوى للفصل فيها بالإجراءات العاجلة.

مادة (٢٨٠) مكرراً:

لعضو النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل إصدار الأمر الجنائي في الجناح المعاقب عليها بالحبس جوازياً مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة يزيد حدّها الأدنى على ألف دينار، ويصدر الأمر بالغرامة التي لا تزيد على ألف دينار فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضميدات وما يجب رده والمصاريف، ويكون إصدار الأمر منه وجوبياً في المخالفات.

وللمحامي العام أو رئيس النيابة المختص في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر الجنائي، أن يأمر بتعديله أو إلغائه والسير أو التصرّف في الدعوى بالطرق العادية، ولا يجوز إعلان الأمر للخصوم قبل انقضاء هذه المدة.

وتسرى في شأن هذا الأمر الأحكام المقرونة للأمر الصادر من قاضي المحكمة الصغرى عدا المادة (٢٧٤) من هذا القانون.

مادة (٤١١) مكرراً:

يجوز استخدام الوسائل الإلكترونية في مباشرة وإثبات الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون كافة سواء في مرحلة الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة، بما في ذلك إصدار الأوامر والقرارات والأحكام والتقييعات والإعلانات والمضبوطات والمستندات والأوراق المقومة فيها والتعامل عليها بين أطرافها عن بعد، وتسجيل وبث وإرسال مجرياتها ووقائعها صوتيًا ومرئياً وإلكترونياً وعبر الآثير.

وفي جميع هذه الأحوال تَعد القواعد المتعلقة بالمواعيد ونظر تجديد الحبس والإعلان والحضور والعلانية المنصوص عليها في هذا القانون متحققة باستخدام هذه الوسائل.

ويُعتبر المكان الذي تقرّر مباشرة تلك الإجراءات من خلاله باستخدام الوسائل الإلكترونية عن بعد جزء من مقر مباشرتها وتسرى في شأنه الأحكام المقرونة له في القانون.

ويجوز استخدام تلك الوسائل في إعداد نسخ للدعوى الجنائية في شكل سجلات إلكترونية تقوم مقام نسختها المكتوبة وتكون لها ذات الحجية والأحكام المقرونة قانوناً بشأنها".

المادة الخامسة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٨ شعبان ١٤٤١ هـ

الموافق: ١ أبريل ٢٠٢٠ م